حصل لك قيام وانتفى الضد. فكل سائل فإنما يطلب التعيين.

وأما أن هل قام زيد؟ مفارق لـ. أقام زيد؟ فلا وجه له، وإنما يفارق أزيد قام أم عمرو؟ لهل قام زيد؟ ولـ. أقام زيد؟ لأن المعادل هنا مصرح به من خطر بالبال أولاً وحينئذ ذكر.

وحين قلت: أزيد قام؟ إنما أردت السؤال عن هذا لا عن غيره وبالجواب يحصل لك الأمران، فيشركان.

ويرد الصفار على ابن الطراوة قوله وانهم لم يأتوا بالمعادل كثيراً. فيقول هذا كذب بل هو أكثر من أن يحصى ألا ترى قوله تعالى: ﴿أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً﴾، و ﴿افرأيت الذي تولى﴾، و ﴿افرأيتم اللات والعزى﴾، و ﴿افرأيت الذي كفر بآياتنا﴾. وهذا كثير جداً[1].

ثم قال سيبويه: ومثل ذلك أعبد الله كنت مثله؟

لأن ـ كنت ـ فعل والمثل مضاف إليه وهو منصوب، أي فهو سببي، فينصب عبد الله لانتصاب سببيه.

---

(1) سأل الأخفش عن أزيدا ضربته أم عمراً، فقال: المختار النصب لأجل الألف فقال إنما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل وإنما ينبغي أن يختار الرفع فقال هذا هو القياس، قال المازني وكذا القياس عندي، ولكن النحاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل فظهر بهذا أن ما قاله ابن الطراوة شاذ بدليل قول العرب أزيداً ضربته أم عمراً بالنصب.

شرح التصريح 301/1

ولكن الدنوشري لا يرى شذوذاً في كلام ابن الطراوة، قال: كلام ابن الطراوة له وجه وجيه لأن الاستفهام عن الاسم غير موجه إلى الفعل بالكلية فليس الاستفهام طالباً حينئذ للفعل فلا يكون به أولى فلا يترجح النصب ولا يكون الفعل بعد أداة الغالب أن يليها الفعل لكن الأصل فيها دخولها على الفعل وطلبها له لأن الاستفهام عن الصفات غالباً لا عن الذوات، والفعل حينئذ يراعى في الجملة.

حاشية ياسين على التصريح 301/1